أنا من بقايا النظام !!

عبدالجبار سعد

"بقايا النظام" هو مخلوق خرافي له ملايين الأعين والألسن والأوجه، وقابيل يمارس فحشه عليه في كل صورة وفي كل حين كلما حدق ورآه في المرآة ويلصق به كل خطيئة من خطاياه يشهدها الناس وتقهر آمالهم .

و الناس كلما رأوا ذلك المخلوق الخرافي رأوا فيه وجوههم وعيونهم، فيرحمونه ويشفقون عليه ولكنهم يرون قابيل وجوقته يكرهانهم على أن يلعنوا فيه أنفسهم كلما نظروا إليه فيفعلون مكرهين .

قابيل هذا هو جوقة متماسكة من شعراء وكتاب وحقوقيين وفنانين وأثرياء وقادة وسياسيين ومشايخ وقضاة وعلماء كلهم يرددون الطقوس نفسها ويكررون مراسيم الفحشاء نفسها وحين يعودون إلى بيوتهم وينظرون في المرايا يجدون أنفسهم هي الملعونة وحدها بسبابهم ,وتتكرر الحالة في دورة لا تنقطع .

****

ببساطة لو أنك صفعت رمزاً من رموز النظام الجديد فلن تقع الصفعة إلا على وجه يسمونه بقايا النظام .

ذهب قابيل يوماً نحو وكر الشيطان يشكو أخاه هابيل إلى إبليس وليضع خطته للتخلص منه ,أدرك هابيل مايجيش في صدر أخيه قابيل، فقال له بلسان الحال والمقال «لئن بسطت إليّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين»

وصادفت رحلة قابيل إلى وكر الشيطان رياح السموم الربيعية العربية المخاتلة فجرت به تلك الريح إلى قدره وقتل أخاه وانتصر وأعلن فوزه في مباراة الخطيئة العظمى .

قتل قابيل «النظام» بعضه وسماه «بقايا»

وبقي قابيل «النظام» بعدماذهبت البقايا مع هابيل القتيل .

****

حمل قابيل جثة أخيه "البقايا"على كاهله وظل يعرض نفسه على الفضائيات ودور النشر كل صباح وهو يحمل خطيئته ويلعن تلك البقايا ويفضح بشاعة جرمه على الناس ثم يأوي إلى مخدعه جذلاناً ومعه بقاياه لا يدري أين وكيف يلقيها عن كاهله !!

ثم يعاود المهمة في صباح اليوم الثاني بنفس الاندفاع والنشوة .

****

بعث الله لقابيل آلاف الغربان يعلمونه كيف يواري سوءة أخيه ولكنه لم يفعل، لقد استمرأ الجريمة واستمرأ أن يلوكها بلسانه حتى الادمان ويحملها على ظهره حتى الإجهاد، إنها بقايا النظام ..إنها بقاياه هو .. إنها هابيل أخوه الذي حواه وإياه بطن أم واحدة وخرجا من صلب الأب نفسه.

****

صاحبنا سهيل اليماني أعيته الحيلة في أن يريهم وجوههم في بقايا النظام ويبرئ نفسه .. قال لهم على طريقة الجندي في سرد القصص وضرب الأمثال: بلغني أيها الناس أن أحد المفتونين بحسناوات الطرب العربي رأى في منامه أن اثنتين من أحظاهن عنده نازلات في نار جهنم، فما أن استيقظ من منامه حتى ذهب إلى أقرب طريق يوصله إلى جهنم فقتل نفسه ولم يخب ظنه، فقد تبادره زبانية جهنم وأدخلوه إليها مخفوراً فرأى فيها رؤوس الكفر من فرعون إلى هامان إلى أبي جهل إلى بوش الصغير، ولكنه لم ير الفاتنات اللواتي من أجلهن جاء إلى هذا المكان، فسأل الحضور: مالي لا أرى فاتناتي في النازلين قالوا له بصوت واحد:

"كان ذلك مجرد إعلان تجاري ."

ضحك السامعون أجمعون فقال لهم سهيل: أتدرون من هذا النازل الجديد في قعر جهنم؟ قالوا: لا، قال: هو أنتم أيها الطالبون نعيم القرب لفاتنات الغرب والعرب بقتل أنفسكم وسبابها أصولاً وفروعاً بغير نكير .قالوا له: أنت من بقايا النظام؟.

قال لهم ..

أجل!

«أنا من بقايا النظام» لكن هل ترون أفسد وأفحش وجود كان و لايزال جاثماً على رقاب الخلائق وأين هو بالضبط ؟

صمتوا كلهم .

قال لهم: لست أنا بكل تأكيد وليس هو أحد من أصحابي ففتشوا عنه داخل أثوابكم.

مؤتمر أبين.. وفك الارتباط

مدين مقباس

فجرت قيادة حزب المؤتمر بأبين يوم الخميس الماضي 12 أبريل قنبلة سياسية من العيار الثقيل بإصدارها بياناً ختامياً لسلسلة من الاجتماعات التي عقدتها برئاسة المهندس/ احمد بن احمد الميسري - عضو اللجنة العامة ومشرف الحزب في أبين- تناول الكثير من القضايا ودور أبناء لودر ومودية في التصدي لعناصر الإرهاب، لكن ما يلفت الانتباه خلوه من المجاملات والتطبيل التي اعتدنا عليها عند قراءة مثل هذه البيانات الصادرة عن حزب المؤتمر، وتأكيده على "دعوة أبناء الجنوب - بكل مكوناتهم وعلى رأسهم قيادات الحراك الجنوبية وقيادات الخارج وقيادات القوى الأخرى في الداخل جميعاً- إلى الاتفاق حول أفضل تصور لحل القضية الجنوبية، وإعادة صياغة الوحدة اليمنية كدولة فيدرالية لتثبيت دعائمها ولإزالة الغبن والضيم الذي يعاني منه أبناء الجنوب، وأنه لا حرج في دعمهم لهذا المقترح كحل أمثل من وجهة نظرهم للقضية الجنوبية وأنهم ليسوا مع الشطط والتطرف الذي يدعو إليه البعض لهدم دعائم الوحدة وليس مع الانبطاح والمزايدة باسم الوحدة والحفاظ عليها لتبني معالجة دون مستوى ما يرضاه أبناء الجنوب".

تلك العبارات تفرض علينا التوقف عندها لقراءتها بعمق والابتعاد عن الاستعجال في التحليل الخاطئ أو إصدار الأحكام جزافاً لما ورد في بيان قيادة مؤتمر أبين، الذي يعد تحولاً جذرياً له أبعاده السياسية ليس على مستوى حزب المؤتمر الذي لم تتناول وسائل إعلامه هذا الرأي الصريح الذي شخصت فيه قيادة أبين المشكلة وأدلوا بدلوهم لعرض الحل في ظل استمرار المؤتمر انتهاج ومواصلة سياسة النهج الإقصائي لقياداته من "أبناء الجنوب" وعدم القبول بالآخر وتكريس ثقافة التمييز بين أعضائه منذُ انضمامهم إليه في منتصف الثمانينيات والنظر إليهم كأدوات فقط لشرعنة تنفيذ سياسة تدمير الجنوب وثرواته حتى أنتج هذا الوضع..

لكن مع ذلك فالخطوة التي خطاها مؤتمريو أبين خطوة شجاعة تستحق التقدير ويجب أن لا نعيبها لتأخرها وأن نبارك حدوثها لأن دوافعها تخفي خلفها أنيناً وغبناً لرفضهم القهر والظلم واستمراره على الجنوب وأبنائه وتحويل أرضه إلى ساحة حرب لأطراف الصراع في صنعاء، علينا أن ننظر إلى ايجابيات الاعتراف الذي أبدته قيادة مؤتمر أبين ببقية القوى السياسية وعلى رأسها الحراك ودعوتها لمشاركتهم في الرأي باعتبارهم أحد مكونات الجنوب الجغرافية والاجتماعية للاتفاق حول أفضل تصور لحل القضية الجنوبية، هذا يعكس تجردهم عن سياسة الإقصاء للآخر وبأن الجميع شركاء في الانتماء للأرض والجغرافيا ولاشك أن هذا يحمل أبعاداً تشير في مضمونها إلى تأثير قوة الارتباط الاجتماعي والتاريخي الجامع لكافة أبناء الجنوب وإلى إمكانية فك الارتباط السياسي مع شركائهم وتنظيمهم السياسي طالما تقتضي ذلك الضرورات لحلول القضايا وإزالة الغبن والضيم والظلم الذي لحق بأبناء الجنوب بسبب الوحدة وفشلها .

قد يذهب البعض إلى تفسير هذا التحول الجذري في الموقف لقيادة مؤتمر أبين على أنه نتاج ووليد الأحداث والتطورات السياسية والأمنية الأخيرة التي تشهدها البلد والجنوب وأبين على وجه خاص، لكن الأحداث والمواقف السياسية لتلك القيادات وعلى رأسها المهندس/ أحمد الميسري - محافظ أبين السابق- الدينامو المحرك لقيادات أبين الشريكة في السلطة، تؤكد أن هذا الموقف واقتراحهم للفيدرالية كحل للقضية الجنوبية جاء بعد سلسلة من المواقف السابقة المؤكدة بأنها قيادات سباقة وتطرح آراءها بقوة وليس كتلك القوى التي تسير خلف "الفانوس" وإنما هي التي تصنع المصباح لتضيء الطريق ومن تلك المواقف التي سبقت هذا الاقتراح طرحهم الأخذ بنظام "الحكم المحلي الكامل الصلاحيات " بقوة في المؤتمر السنوي للمجالس المحلية لمحافظة أبين الذي انعقد في يونيو 2009م في زنجبار وكان حينها معظم الحاضرين يجهلون المعنى الحقيقي لمصطلح "كامل الصلاحيات" وهذا ما رأيته عند صياغة البيان واستغرابهم على إصرار الميسري وهدران على تضمينها في البيان حرفياً، وبعد أن تبين لقيادة المؤتمر في صنعاء أنه يدل على الفيدرالية غيرت معاملتها لهما وأصبحا في قفص الاتهام وأطلق عليهما تيار إصلاح الوحدة في المؤتمر، وقد لا نستغرب أن يتطور هذا التحول الذي بدأه متأخراً على مستوى الجنوب و السباق على مستوى التيار الجنوبي في المؤتمر أن يصل إلى مرحلة تطالب بفك الارتباط مع حزبهم! فهل ستلحق بقية فروع المؤتمر بأبين؟.

هل رفض الحوار يخدم قضية شعب الجنوب؟

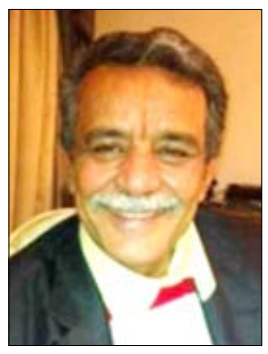

علي محمد السعدي

أقرأ واتابع بعض الكتابات والتصريحات التي تصدر من بعض الاخوة والتي تقول ان الحوار الذي دعت إليه المبادرة الخليجية لا يعنينا أومن وجهة نظري أرى ان هكذا كتابات وتصريحات تضر بالقضية ولا تفيدها اطلاقا واتمنى ان أكون مخطئا والسؤال لماذا اراها هكذا؟.

1 - ان رفضنا للحوار واعتباره لا يعنينا يظهرنا أمام الرأي الإقليمي والعربي انه لا توجد لدينا قضية واننا فقط اخترنا الحراك السلمي لمجرد التعبير للوصول الى غايات لا ترتقي الى مستوى قضية بحجم وطن (...) لان من يناضل باسم أبناء الجنوب وقضيته العادلة من المفروض ان يكون هو الداعي للعالم اجمع بان يلزم (...) بالحوار معنا على قضيتنا ولا نكون نحن الرافضين له .

2 - طالما والدعوة للحوار تحت إشراف اللجان الإقليمية والدولية فانه يجب ان يكون منطقنا سياسيا وليس عاطفيا فهناك الكثير من الأسئلة التي يجب أن نوجهها للجان الإشراف الخارجية وهي كما يلي:

أ- من هي الجهة التي سنتحاور معها تحت إشرافكم ، هل سنتحاور مع المؤتمر الشعبي كونه لا يزال شريكاً في السلطة ام مع أحزاب اللقاء المشترك الشريكة هي أيضا في السلطة أو مع شباب التغيير في الشمال أو مع الحوثيين أو مع المشايخ والقبائل في الشمال؟ لان كل هذه الأطراف ستكون مشاركة في ما يسمى بالحوار الوطني.

ب- هل تم طلبنا للحوار باعتبارنا جزءاً من هذه الأطراف المتناثرة في الشمال وكما اشرنا إليها أعلاه؟

ج- كيف يفسر وضعنا من قبل المشرفين الدوليين وهل قضيتنا شبيهة بتلك الإشكاليات في الشمال؟

3 - ومن خلال الإجابات التي سيرد علينا بها من قبل اللجان المشرفة سنبني موقفنا السياسي والعقلاني بالرفض أو القبول وسنكون قد وضعنا قضيتنا تحت المجهر الدولي لان مبرراتنا ستكون مبنية على حجج سياسية لا يستطيع ان يتجاوزها لا إقليم ولاعالم.

4 - لا اعتقد ان نضع شروط الحوار قبل ان نعرف الإجابات على الأسئلة من قبل جهات الإشراف لان وضع الشروط الاستباقية للنوايا ستكون في غير محلها فالشروط يجب ان تأتي بعد ان نعرف الإجابات ونعرف أبعادها ونقيس من خلالها فائدتنا وخسارتنا.

قضيتنا سياسية بامتياز واعلم ان البعض سيقول ثورية وليس سياسية وطبعا الثورات نفسها هي ايضا سياسة والاقتصاد سياسة وحتى العلاقات المجتمعية سياسة .

الحقيقة ان البعض يتجه الى التطرف والتسرع في إصدار القرارات غير المدروسة وهذا يكون لحالتين لا غير هما وهما:

1 - اما أن يكون هذا الذي ينتهج نهج التطرف ورفع الصوت هو من اجل الشهرة الشخصية فقط ولا يهمه النتائج وهذا خطره اكبر من فائدته.

2 - أو أن يكون يجهل الأبعاد والطرق والوسائل التي يجب ان يسلكها للوصول بشعبنا الى غايته وتحرره واستقلاله أو أنه يستمع إلى أطراف يعتبرها مرجعية بالنسبة إليه ولا يقوم إلا بما يوجهونه وهذا يعني ان العقل في إجازة مفتوحة وفي الأخير يكون هو عبارة عن ببغاء ينقل ما يسمع دون تمييز.

يا أبناء الجنوب الأحرار قد يقول قائل منكم وكما نسمعها كثيراً من البعض أن السعدي ينظر كثيراً وربما يكون ذلك القول صحيح وانا احترم هذا القول باعتباره وجهة نظر تحليلية لتنظيري.ولكن دعوني انظر كما اشاء وهذا ايضا من حقي ان اعبر عن وجهة نظري وهي في الأخير وجهة نظر ليست ملزمة بالأخذ بها أن كانت غير صالحة.

دعوني أقول ان الوضع في الجنوب اليوم غير الوضع بالأمس وانه يجب علينا ان نكون حريصين كل الحرص على القراءة الصحيحة له وان نتعامل مع هذا الوضع أولا بمعرفة تركيبته وأبعاده ودوافعه قبل ان نكون ضحية ووقود لتنفيذ مخططاته التي قد نجهلها أو بالأصح يجهلها بعضنا .

فمتى ما تمعنا فيما يدور على أرضنا وأدركنا نواياه بكل تأكيد ستكون خطواتنا محسومة وناجحة واذا مررنا مرور الكرام واعتبرنا أنفسنا انه لا يعنينا فبكل تأكيد سيعنينا ولكن ليس كما نريد بل كما يريد غيرنا .

لا أريد الإطالة واكتفي بهذا والحليم تكفيه الإشارة وربنا يوفق أبناء الجنوب المقهور و(...) إلى ما يصبون إليه والى ما يوفي بتضحياتهم الجسيمة والسلام .

الشهداء والجرحى لا يريدون مكرمة أو هبة

بسام فاضل

قلناها مراراً وتكراراً نحن لا نبحث عن مكرمة من احد ولا نستجدي عطف احد كان من كان.

كما أننا لانبخس الناس أشياءهم ولا نزور التاريخ ذلك ليس ما يدعيه كاتب السطور غير أنها حق تاريخي تقوله وقالته وخلدته التضحيات الجسام على مر العصور التي تقدم لأجل الأوطان.

فالعطاء الأوفر والمكرمة الحقيقية والثمن الذي تتسلمه أسر الشهداء والجرحى ، وهذه التضحيات تتكلل في المعنى الحقيقي للشهادة بالانتصار العظيم حين ترى الراية وقد رفرفت في سماء بلادي والجموع الغفيرة مزهوة بالفرحة الكبرى وأعلام الوطن الغالي تغطي سهله وجبله أيضاً بحاره وسماءه.

نعم .. حينها نستطيع أن نقول لأطفال الشهداء تسلموا عربون تضحيات آبائكم فقد أنكروا الذات ووهبونا الحرية فخذوا ما شئتم إن أردتم ثمناً بخساً دراهم معدودات إن أردتم مفاخرة أقرانكم بأنكم تملكون سيارات وأراضي قبضتموها جزاء تلك الخسارة التي لايعدل وزنها سوى استعادة الوطن المكلوم.

وإلا فهنيئاً لكم المفاخرة لا مد إلا مدين بانكم نسل الرجال الأوفياء الذين وهبوا للوطن الحياة فأعادوا له الحرية فخذوه وأعيدوا له الابتسامة من جديد وعمروه بعرقكم وحافظوا عليه واجعلوه في حدقات الأعين عندها سيستريح الشهداء في مراقدهم وتعود الحياة إلى الابدان مطمئنة وتزهو في سماء الوطن ناثرة الحب راعية للأبناء.

أجل إننا نلتمس الحرص الشديد كي لا يذهب شبابنا ضحية اللهو الطائش والانجرار وراء ملذات الدنيا وان يصبحوا أداة لضرب الوطن في جيله لان الحاجة والعوز والفقر ... قد تقود إلى التوهان والى الخروج عن النسق السوي ليتحول إلى قوة ضاربة ، تعمق بعد الهدف وتأخر الوصول إليه .

إلى حكومة الوفاق ..أغيثوا عدن بالسمك!

جبران شمسان

فاض الكيل وبلغ السيل الزبى بالنسبة لغلاء أو عدم توفر الأسماك في عدن، باعتبارها السلعة والوجبة الرئيسية الضرورية والتقليدية اليومية للناس والتي لم تعد يومية ولا أسبوعية ولا حتى شهرية بالنسبة لأكثر الأسر في عدن؛ وذلك بسبب قراصنة السمك والحيتان البشرية الكبرى محلية وأجنبية التي تلتهم هذه الثروة وتصدرها. ويبدو أن بعض الحكومات منذ العهد الشمولي وحتى وقت قريب لا تعبأ بالمواطن ولا بالمستهلك الذي أصبح يرى السمك ولا يقدر على شرائه ولا يتناوله إلا في الأحلام. وإن الذي يريد أن يصاب بصدمة عليه أن يستقل سيارة ويتوجه في يوم واحد إلى مراكز نهب السمك في عدن وأخيرا يعود إلى أي سوق للمواطن في عدن والشيخ ليرى الكارثة الممثلة بفارق السعر الفظيع أو انعدام السمك. وليس السبب الرئيسي كما شاهدنا في قناة عدن هو زيادة سعر الديزل، هذا واحد من عشرة أسباب لأن زيادة سعر الديزل طرأت منذ 2011 فقط بينما أزمة السمك منذ أعوام. ونتساءل أين تطبيق تشريعات الدستور وفقا للمادة 10 التي تكفل حماية المستهلكين وتوفير السلع الأساسية للمواطنين، ومنع الاحتكار؟

ولو أن الأستاذ با سندوة دولة رئيس الوزراء لحكومة الوفاق الموقرة وهو من أعرف الناس بعدن لو أنه تنكر في لباس معين ونزل متنكرا إلى سوق الشيخ عثمان وهو أكبر أحياء عدن لوجد المأساة، وهي هنا ليس في الروائح المزعجة والكريهة على طول طريق باعة السمك حين يتوفر وحسب، وإنما في أسعاره المخيفة والصادمة للمواطن.

ولعله يتذكر أسعار وأنواع السمك قبل 1967م فالأسعار لا تقارن والأصناف لا توصف، وكيف كانت تعلق أجود الأنواع الضخمة للعرض في سوق كريتر والشيخ وغيرهما كالخرفان المسلوخة المعلقة، وبكل حيوية وحماس وبشاشة كنا نجد الباعة يتنافسون في مناداة ودعوة المواطنين للشراء منهم وذلك كان في عهد الاستعمار(البغيض) . من يصدق أن (مشك الباغا) وهو من الدرجة الثالثة تقريبا من الأسماك يصل إلى 800 أو ألف ريال بل أنه حين كان السوق شبه خال في يوم 7فبراير 2012م وصل إلى 1500 ريال في وقت الظهيرة ولم يكن هناك سوى 3 أو 4 باعة فقط من الدخلاء على بيع السمك وسوقه. وكان قبل سنوات قليلة ومنذ عهد قريب بسعر 100 – 200 ريال والأمر هنا لا يتعلق بالمواسم البحرية لأن المواسم البحرية وهي موسم الرياح والأزياب هي لفترة محدودة في السنة وليس طول السنة وليست كل هذه السنوات. ربما كانت الحكومات السابقة مشغولة بالصراعات أو بمصالح أخرى ولم تكن تعبأ بالمواطن وبالمستهلكين الذين يمثل غذاؤهم في نظرنا القضية الرئيسية في الوطن.

في مصر السبعينات في عهد السادات لم يخرج الشعب المصري محتجا على اتفاقية كامب ديفيد المشئومة ولكنه خرج في مظاهرات صاخبة على رفع سعر رغيف العيش حتى اضطر السادات إلى تخفيضه.

وهنا في اليمن ولاسيما في عدن لم يعد الناس يستطيعون الوصول إلى البروتين في السمك ناهيك عن اللحم لأنهما صارا من المستحيلات ما يسبب سوء التغذية ونقصها والقابلية لمختلف الأمراض. وفي هذا ذنب عظيم للحكومات ومالكي القرار على مر السنين. ونحن هنا نطالب بحماية المستهلكين وفقا للمادة (10) من فصل الأسس الاقتصادية وهو الفصل الثاني من الباب الأول لأسس الدولة لدستور الجمهورية اليمنية والتي تقول:

(ترعى الدولة حرية التجارة الخارجية والاستثمار وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطني، وتصدر التشريعات التي تكفل حماية المنتجين والمستهلكين وتوفير السلع الأساسية للمواطنين، ومنع الاحتكار).

وهناك على ما نرى ثلاثة أطراف وراء هذه الأزمة الخانقة والمزمنة على الحكومة الموقرة أن تضع حدودا لها:

1 – الطرف الأول : كبار الصيادين المحليين الذين احتكروا تجارة السمك وكمياته متحولين لبيع ما يصطادونه من الكميات إلى تجار أكبر يمنيين أو من دولة شقيقة وجدوا في سوق عدن أجود الأنواع وأرخص الأسعار ويقومون بدورهم ببيع أو تصدير السمك إلى مناطق لا يشكل السمك لأهاليها وجبة رئيسية بل ربما تستهلكه من باب الترف وهذا على حساب إخوانهم المواطنين الذين يعيشون في مستوى متدني من المعيشة والفقر في عدن بالذات وفي المدن الساحلية الأخرى. وقد نسي هؤلاء الصيادون كيف عانوا في العهد الشمولي من القيود. وهل في عهد الحرية والتعددية والسوق الحرة يرغبون في تجويع إخوانهم؟ تبا للسوق الحرة ولتذهب إلى الجحيم إذا كانت ستحرم المواطنين من لقمتهم وقوتهم الضروري الذي يصعب إيجاد البديل له. والسوق الحرة في بلدان الغرب لا تحرم المواطن من ضروراته الغذائية بل تحقق له الاكتفاء أولاً ثم يتم التصدير للفائض. نحن هنا نريد الاكتفاء في أسواقنا المحلية أولا سواء كانت في عدن أو في غيرها من المناطق الساحلية التي يعد السمك فيها وجبة رئيسية ودائمة ثم قطعت أو تقطعت. نريد كفاية السوق المحلية أولاً، نريد قانونا ونظاما يحميه، ورقابة على ذلك من الدولة ومن الناشطين من المجتمع المدني وحقوق الإنسان ، مع إيقاظ جمعية حماية المستهلك.

الناس لا يريدون الشروخ والحبار والبنجيز والجمبري وغيره من وجبات السياح والمليارديرات والرؤساء والملوك، وإنما على الأقل ما اعتادوا عليه ثم حرموا منه عبر عقود. نريد سعر الكيلو الممتاز على الأكثر 400 ريال بدلا من ألفين أو ثلاثة ألف ريال، بحيث تستطيع الأسرة الفقيرة أن تشتري نصف أو ربع كيلو على الأقل. وليتذكر الصيادون أن ثمن سهم الأسرة أو نصيبها من السمك الممتاز كان قبل 8 أغسطس 1972م كان شلنا أو نصف شلن (أي ثمن دولار1/8 واحد على ثمانية أو على سبعة من الدولار) بما يعادل ربع ريال يمني حينها بحسب الصرف. ونقبل اليوم أن يرتفع ثمن سهم الأسرة من السمك إلى خمسين مرة أو خمسين ضعفا وذلك (بحساب أن معدل الراتب ارتفع تقريبا في المتوسط من ألف شلن أو ألف ريال في مطلع السبعينات إلى خمسين ألف ريال في يومنا وهذا يعني ارتفاعه خمسين ضعفا فقط) ولكن أن يرتفع سعر الكيلو من السمك إلى مئة وخمسين مرة أو ضعفا، فهذا جنون وفحش في الأسعار ولا يواكب عدد أضعاف الزيادة في دخل المواطن كما أوضحنا بل يتجاوزها بكثير، وسيكون صاحب الدخل المحدود أو العادي بحاجة إلى ثلاثين ألف ريال شهريا لشراء النوع المطلوب من السمك. هذا لو حسبنا الأمر بالدولار أما لو حسبناه بالريال بمعنى أن يشتري المواطن سهمه من السمك المجمد في 1972م في عدن بسعر الكيلو 3 شلنات وفي غيرها بـ 3 ريال ونجد الكيلو الآن بألفين أو ثلاثة آلاف ريال بمعنى أن السعر بالريال تضاعف ألف مرة فهنا تكمن الكارثة التي توحي بالتفجر يوما ما. وهذه الأسعار تعني سحب السلعة على المواطن وحرمانه من قوت ضروري فيصير السمك بعيدا عنه ويحرم منه بسبب تحكم واحتكار يتنافى مع الدستور والقانون والدين والضمير والأخلاق من قبل مجموعات ورؤوس لا تتعدى العشرات من صيادين كبار أو تجار سمك أو أصحاب شركات ورؤوس أموال أو مستثمرين لم يبصرهم أحد بهذا الضرر فيحرمون مئات الآلاف من الناس والأسر من شيء لا يرضون أن يحرموا أنفسهم منه.

2 – الطرف الثاني : تجار محليون وعرب من دولة شقيقة مجاورة يقومون بشراء الأسماك من كبار الصيادين كما ذكرنا لجودتها ورخص أسعارها مقارنة بغيرها في الإقليم وهنا نأمل من طرف حكومة الوفاق الموقرة التواصل مع الدولة الشقيقة المعنية (وهي المملكة العربية السعودية) لمنع رعاياها التجار من سحب هذه السلعة من أسواقنا لأن هذا السحب أضر بعيش المواطن ومس صميم قوته فأصبح محروما ولا يستطيع الحصول على هذه السلعة الضرورية بحكم ضعف قوته الشرائية وعدم قدرته على مجاراة الأسعار الملتهبة التي سببها التهافت الخارجي في الإقبال عليها. والأشقاء لا يعلمون بمقدار هذا الضرر الذي سببه هذا النوع من التجارة على المواطن في اليمن؛ أو لم يتنبهوا له ولعلهم لو تنبهوا له لقدروا الحاجة ووجهوا بمنع هذا المصدر. كما يرجى ويؤمل من حكومة الوفاق الموقرة التوجيه بالتشديد في النقاط الحدودية أو الأمنية بين المحافظات لمنع تهريب هذه السلعة إذا صدر أو فعل قانون بحماية المستهلك وفقا للمادة المعنية في الدستور اليمني.

3 – الطرف الثالث : هي الشركات المحلية المستحدثة والعربية والأجنبية العاملة في البحر وفي المياه الإقليمية كالصينية واليابانية والروسية وشركة برمان- بقشان وحتى الشركة السورية وكلها تسحب بجنون وبلا حدود من الثروة السمكية والبحرية مع عدم مراعاة ما يسمى بمزارع الأسماك في البحر. حيث من المفترض أن يراقب ويقنن ويحدد نشاطها وعملياتها ولو دعا الأمر إلى التنسيق مع خفر السواحل والقوات البحرية أو حتى التعاقد مع شركة أجنبية لحماية الثروة كون الشركة الأجنبية ستشكل ضغطا بحكم عناصرها الأجانب الذين سيصعب مسهم بأذى لمعرفتنا بأن أحد الوطنيين الشرفاء من المراقبين المحليين حينما حاول كشف عمليات تبديد الثروة والتلاعب بها ورفع تقارير عن ذلك إلى الجهات المعنية لقي مصرعه في ظروف غامضة. وقد كان يعمل في الأسماك في عرض البحر لسنوات في الوقت الذي كان كاتبا صحفيا. أما المندوبون الذين يرسلون إلى ظهر سفن الاصطياد الأجنبية فإنه تتم رشوتهم واستضافتهم ولا يفيدون بشيء لأنه يتم اصطيادهم هم أيضا.

ونزداد ألما حينما نقرأ في شريط بعض القنوات أرقاما لتصدير كميات بالأطنان من الأسماك بينما نجد السوق في عدن خاصة أو في غيرها خالية أو بأسعار خيالية أو سياحية.

هذا ونتمنى من الأخ وزير الثروة السمكية الأستاذ السقطري أن ينزل متنكرا هو أيضا إلى السوق لو زار عدن ليرى ويقف على هذه الحالة المستديمة بنفسه ثم يجاهد في إطار الحكومة الموقرة برئاسة الأستاذ با سندوة وأطراف أخرى - والناس ستكون معهم وستؤيدهم والإعلام بأيديهم - لكي يقوموا باتخاذ الخطوات والإجراءات التي سنعدها تاريخية وهي في صميم أهداف الثورات وتحقيقا وتجسيدا للهدف الثالث من الأهداف الستة الخالدة التي تطالعنا كل يوم وهو:

-3 رفع مستوى الشعب اقتصاديا واجتماعيا....)...

و إلى الذين يجهلون عدن وتاريخ عدن الحقيقي وكانوا يقولون إن عدن كانت مجرد قرية صيادين عند الاحتلال، نقول لهم رضينا برأيكم أنها قرية صيادين، ولكن الآن أين هؤلاء الصيادون وأحفادهم وأين الصيد ؟ هل اختفوا بظهوركم؟ يبدو أن الصيادين والصيد قد ضاعوا الآن ولم يبق غير جيل جديد من الذين لا يعرفون سوى جيوبهم في ظل تقاعس بعض الحكومات السابقة عن أداء واجبها تجاه المواطن والمستهلك الذي جاءت الثورات من اجله كما ضحى هو من أجلها، وفي ظل جهل تلك الحكومات أو سكوتها عن مثل هؤلاء وعن هذه الحالة وهكذا وضع. نريد تفعيل قانون حماية المستهلك وفقا للدستور أو قانون جديد خاص بحماية المستهلك فيما يتعلق بوصول وجبة السمك إلى عشرات آلاف من الأسر المحرومة التي طال صبرها وسكوتها على هذا الحرمان. وقبل صدور القانون نريد خطوات وإجراءات عاجلة لإصلاح هذا الوضع المتردي لقوت المواطن.

مرحلة وفاق أم مرحلة نفاق؟

د. محمد عبدالملك المتوكل

لقد شعرت بالسعادة والفخر وأنا أتابع محطات التلفزيون في مستشفى الأردن حين سمعت أن القوى السياسية في اليمن قد عادت إليها الحكمة المفقودة ودخلت مرحلة الوفاق مما جعلها محل احترام وإعجاب العالم والذي جعل منها قدوة يجب أن يحتذي بها المتصارعون الذين يسعون لمصلحة وطنهم وشعبهم متجاوزين مصالحهم الشخصية وتطلعاتهم المتخلفة.

كانت هذه الأخبار شفاء لكل جروح "الموتور السياسي" ووسيلة لي للضغط على الأطباء للسماح لي بالعودة إلى أرض الوفاق:

وكم كان ذعري حينما أشرق الضحى
علي وفتشت الذي أنا حاطبه
وإذ أسفر الوجه الذي بت هائماً
به فرمتني بالدواهي عواقبه

لقد فوجئت حين سمعت كل طرف يصب جام غضبه على الطرف الآخر متوعداً له بالويل والثبور وعظائم الأمور مما جعلني أشك هل ما سمعته مرحلة وفاق أم مرحلة نفاق. رجوت من الأصدقاء أن نعتبرها مرحلة وفاق وألا ننسى أننا تواعدنا أن تكون ثورتنا ثورة بناء لا ثورة انتقام وبدلاً من الانشغال بسلبيات الماضي علينا أن ننشغل بنوع المستقبل الذي ننشده والدولة التي نحلم بها ونتمناها، لأن الاتفاق الذي فتح طريقاً يمكن أن نصل من خلاله إلى الوفاق وإفرازات الحقد والكراهية قد يردم الطريق الذي انفتح ويجرنا إلى ما لا نحمد عقباه. وقد اتفقنا جميعاً أن نعمل على أن نعد بدقة ووضوح أسس الدولة التي نريدها لنطرحها في مؤتمر الحوار القادم وأن نجند لذلك العديد من النساء والرجال شباباً وشيوخاً.

ومن المؤسف أن تكون هناك خطوات غير موفقة تسبق الحوار وقد تجر الجميع إلى الكارثة ومن ذلك ما يدعو إليه البعض من هيكلة القوات المسلحة غير مدركين خطورة ذلك على توازن القوى الذي جعل القوى المتصارعة تستعد للاتفاق واستفزاز طرف سواء بإضعاف وتقوية الطرف الآخر سوف يجر إلى تشجيع الطرف المستقوي على الفعل أو دفع الطرف المستضعف على المغامرة وعلى لغة "أنا الغريق فما خوفي من البلل" إن أي تصرفات مستعجلة خارج الحوار المقبول من الجميع قد تورط الرئاسة التوافقية في مواقف غير محسوبة فتفقد صفة الحيادية وبالتالي تفقد القدرة على العمل السليم. إن الأسلم للرئيسين عبدربه منصور هادي ومحمد باسندوة أن يعجلا بالحوار وليكن من أوائله الاتفاق على موضوع القوات المسلحة مع وضع الأسس والمعايير والتموضع وانتماء المناطق على أن تشكل لجنة من المدنيين والعسكريين لوضع كل ذلك ويشترط أن تكون لجنة بأغلبها من القوى المحايدة ومناطق متعددة.

أما فكرة جمع الجيش وهيكلته في هذه المرحلة فمخاطرة قد يكون الانقلاب إحدى وسائلها وحينها يصدق قول الله (وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون). وقد أوضح الله الطريق وأكد أن الكارثة تقع حين ينعدم المصلحون يقول تعالى: (وما كان ربك ليهلك القوى بظلم وأهلها مصلحون).

هناك من يقول إن الأمريكان والأوروبيين لديهم مخطط ولن يوافقوا على اتفاق اليمنيين على مشروع، بمعنى هذا كلام لمن لا يتابعون ما يجري في العالم.

الأمريكان والأوروبيون يريدون استقرار اليمن وبعدها عن القاعدة والإرهاب ويخشون أن يتورطوا في اليمن، وهم مدركون أن اليمن لن يستقر إلا في ظل دولة ديمقراطية عادلة محكومة بالدستور وسيادة القانون والمواطنة المتساوية وإذا اختار اليمنيون الحكومة البرلمانية فالفيدرالية ضرورة ملحة حتى لا يسيطر حزب واحد.

على اليمنيين أن يتولوا مسؤوليتهم جميعاً دونما تهميش أو عنف هذا إذا أرادوا وطناً لائقاً للعيش فيه هم وأطفالهم. ولابد من تعديل الدستور لتأكيد حقوق المساواة بين الرجل والمرأة والمسلم وغير المسلم في المواطنة وقد سبق للرسول عليه الصلاة والسلام أن أسس المساواة في دولة المدينة والتي قسمت بطريقة الفيدرالية مع مشاركة الجميع في العمل العام وقال لهم الرسول (صلى الله عليه وسلم): "أنتم أمة من دون الناس" والله عز وجل قد أوصى لغير المسلمين "لا ينهاكم الله عن الذين لم يحاربوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين".

وقال: "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"، "لست عليهم بمسيطر"، "إن إلينا إيابهم وإن علينا حسابهم". صدق الله العظيم.